بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم .....
التاريخ .....
الموافق .....

تعليمات إعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون الوحـــــدات الحكومية ومشروع نظام تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر الحكومية وجدول تشكيلات وظائف الوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠٠٩.

أولاً : تعليمات عامـة :-

١- تقدم تقديرات الإيرادات ومشاريع الموازنة الجارية والرأسمالية وجداول تشكيلات الوظائف إلى دائرة الموازنة العامة ضمن الإطار متوسط المدى للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١١ في موعد أقصاه ٢٠٠٨/٨/٣١ ليتسنى بالتالي إعداد مشروع قانون الموازنة العامة وتقديمه إلى مجلس الوزراء خلال شهر تشرين أول القادم.

٢- تقوم كل من الوزارات والدوائر الحكومية والوحدات الحكومية بتقديم مشاريع موازناتها بشكل مفصل للأعوام (٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١) وعلى أن تكون هذه الموازنات مستندة إلى خطط عمل سنوية يتم صياغتها في كل وزارة /دائرة /وحدة حكومية، تتضمن الرؤيا والرسالة والأهداف الإستراتيجية والبرامج المتعلقة بها ومؤشرات قياس الأداء المراد تحقيقها خلال السنوات الثلاث القادمة بالإضافة إلى تقدير الكلف المالية المتوقعة لتنفيذ هذه البرامج وبما ينسجم مع متطلبات الموازنة الموجهة بالنتائج وفق الأسس التالية والتي توضح الإطار العام لأسلوب إعداد الموازنة العامة :-

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم .....
التاريخ .....
الموافق .....

أ- تحديد الرؤية والرسالة والإطار القانوني المنظم لعمل الوزارة / الدائرة / الوحدة الحكومية.

ب- وضع الأهداف الإستراتيجية المؤسسية ووضع مؤشرات قياس أدائها وربطها بالأهداف والأولويات الوطنية .

ج-إعادة النظر في تصميم البرامج بالنسبة للوحدات الحكومية بحيث تتضمن موازنة كل فصل برنامجين على الأقل (برنامج الإدارة والخدمات المساندة) و(برنامج بعنوان مرتبط بالمسؤوليات الوظيفية) ووضع مؤشر /مؤشرات قياس أداء له، وبيان المشاريع المتعلقة به والبيانات الأساسية لكل مشروع.

د- تحديد التكاليف الفعلية لكل مشروع وبيان هدف المشروع وموقعه الجغرافي ومدة التنفيذ ومصادر التمويل والتدفقات النقدية وحسب نموذج بطاقة وصف المشروع المعدة من قبل دائرة الموازنة العامة.

٣- تحديد الالتزامات المالية القائمة على المدى المتوسط للسنوات (٢٠٠٩-٢٠١١) .

٤- تحديد المشاريع الجديدة وكلفها وجاهزيتها وأهميتها في ضوء ارتباطها بالأولويات والأهداف الوطنية .

٥- إدراج المخصصات الضرورية بشكل تفصيلي لكل بند من بنود الموازنة الجارية وتوزيعها على المحافظات وحسب النماذج المعدة من قبل دائرة الموازنة العامة في هذا المجال.

٦- تضمين مشتريات الوزارات والدوائر الحكومية والوحدات الحكومية من الأجهزة والآلات والمعدات والمركبات وقطع الغيار.. الخ

للرسوم الجمركية وضريبة المبيعات إلا إذا ورد نص صريح بالإعفاء في اتفاقية القروض والتمويل أو برنامج المساعدة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٧٨٤١/٤/١١/١٢ تاريخ ١٩٩٧/٩/٧.

٧- قيام المحافظين بإرسال موازنات المشاريع الرأسمالية وخاصة مشاريع التنمية في المحافظات إلى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية المعنية لتضمينها بمشاريع موازناتها، وإرسال نسخة من هذه المشاريع إلى دائرة الموازنة العامة، حسب النماذج المعدة بهذا الخصوص.

٨- قيام الوزارات والدوائر الحكومية والوحدات الحكومية بتقديم كشوفات تفصيلية بالإنفاق الرأسمالي للأعوام (٢٠٠٩ - ٢٠١١) بحيث تبين هذه الكشوفات المشاريع الرأسمالية المستمرة وقيد التنفيذ والجديدة ومصادر تمويلها (خزينة، قروض ، منح) موزعة وفقاً لمحافظات المملكة وحسب النماذج المعدة من قبل دائرة الموازنة العامة مع ضرورة توضيح حجم النفقات التشغيلية التي قد تترتب على المشاريع الجديدة .

٩- على الوزارات والدوائر الحكومية والوحدات الحكومية عند إعداد مشاريع موازناتها لعام ٢٠٠٩ تعبئة النماذج المعدة من قبل دائرة الموازنة العامة وفقاً لخارطة الحسابات الجديدة Chart Of Accounts وفي حال الحاجة الى إضافة برنامج او مشروع او بند جديد فيتم إضافته دون ترميز لحين دراسته واعتماده من قبل دائرة الموازنة العامة وفي حال اعتماده تقوم دائرة الموازنة العامة بإعطائه الترميز المناسب.

ثانيا : الإيرادات ومصادر التمويل :-

١- تزويد دائرة الموازنة العامة بكشوفات تفصيلية تتضمن الإيرادات الفعلية لسنة ٢٠٠٧ والنصف الأول من سنة ٢٠٠٨ والإيرادات المقدرة للنصف الثاني من سنة ٢٠٠٨ والإيرادات المتوقع تحصيلها خلال السنوات (٢٠٠٩ - ٢٠١١) وأسباب انحرافها وحسب النموذج المعد في دائرة الموازنة العامة.

٢- تقديم كشف يبين الإيرادات والمساعدات والهبات والأمانات أو أي حسابات أخرى لا تدخل ضمن قانون الموازنة العامة وأوجه إنفاقها مع بيان القوانين والانظمه التي تحصل وتصرف بموجبها هذه الايرادات كما يقدم كشف بالمساعدات العينية المتوقعه وأوجه استعمالاتها مع تقييم قيمتها النقدية.

٣- قيام الدوائر التحصيلية وبالأخص تلك المعنية بتحصيل الايرادات الضريبية بتقديم كشف تفصيلي يتضمن الجهات المعفاة من الضرائب وحجم الإعفاءات الضريبية الممنوحة لمختلف القطاعات ألاقتصاديه بموجب قانون تشجيع الاستثمار، وبآثار الاتفاقيات المبرمة بين المملكة والعالم الخارجي.

ثالثا : النفقـــات :-

أ - النفقات الجارية:-

تقدر النفقات الجارية للسنوات (٢٠٠٩ – ٢٠١١) وفقاً لما يلي:-

١- الرواتب والأجور والعلاوات:-

تقدر المخصصات لهذه المجموعة وفقا لما يلي : -

أ - الوظائف المشغولة وفقا للرواتب والعلاوات الفعلية الواردة حسب كشف الرواتب.

ب - الوظائف الشاغرة على أساس متوسط راتب الوظيفة مع ضرورة تقديم كشف بهذه الوظائف والمقترح الغاؤها .

ج - عدم طلب رصد أي مخصصات إضافية غير مبررة لعلاوة النقل وبدل التنقلات والمكافآت وعلاوة الميدان والعلاوة الاضافيه والعلاوات الأخرى وتقديم جداول تتضمن أسماء الموظفين الذين يتقاضون هذه العلاوات ووظائفهم ومقدار تلك العلاوة أو البدل لكل منهم ومبررات منح هذه العلاوات وفق الأنظمة سارية المفعول.

٢- النفقات التشغيلية (استخدام السلع والخدمات) :-

إعادة النظر في النفقات التشغيلية (السلع والخدمات)والتوجه نحو ترشيدها مع ضرورة عدم تأجيل دفع الفواتير والذمم المستحقة عليها على أن يتم إعداد تقدير كل مادة من مواد هذه النفقات حسب الاحتياج الفعلي وضمن حدها الأدنى على أن يتم إرفاق البيانات التفصيلية التالية: -

أ- جداول تبين حجم الاستهلاك لكافة بنود الانفاق التشغيلي كل على حدة.

ب- عقود الإيجارات الفعلية والملتزم بها علماً بأنه لن يتم رصد أي مخصصات للإيجارات الجديدة إلا للضرورة القصوى.

ج- كشفاً يبين عدد السيارات والآليات وأنواعها وتاريخ صنعها ومعدلات استهلاكها من المحروقات والزيوت وقطع الغيار وكشفاً بالسيارات والآليات المنوي شطبها معتمدة من الجهات المعنية .

د - أية عقود ملتزم بها مثل عقود الصيانة والخدمات والتنظيف... الخ وارفاقها بالمشروع.

هـ- بياناً مفصلاً يتضمن المخزون المتوفر بالتفصيل لدى الوزارة / الدائرة /الوحدة الحكومية من كافة اللوازم وقطع الغيار والقرطاسية والأجهزة والآلات لسنة ٢٠٠٨ .

و- كشفاً يتضمن الالتزامات القائمة وغير المسددة مع بيان أسبابها تمهيدا لدراستها والنظر في إمكانية معالجتها ضمن مخصصات الوزارة / الدائرة / الوحدة الحكومية نفسها .

٣- الفوائد والإعانات والدعم والمنح والمنافع الاجتماعية :-

يتم تقدير هذه النفقات مع الأخذ بعين الاعتبار القرارات والاتفاقيات التي تستند إليها الوزارات /الدوائر/ الوحدات

الحكومية في دفع هذه النفقات على أن يتم إرفاق البيانات التفصيلية التالية: -

أ- بيان يتضمن كافة تفاصيل الفوائد الداخلية والخارجية المستحقة .
ب- بيان يتضمن قيمة الإعانات السنوية والجهات المستفيدة مع بيان السند القانوني له.
ج- بيان يتضمن قيمة الدعومات / المنح المقدمة للوحدات الحكومية وأوجه إنفاق هذه الدعومات.
د- بيان يتضمن بالتفصيل قيمة المخصصات التقاعدية والعلاوات والتعويضات والمكافآت للمتقاعدين المدنيين والعسكريين .
هـ- بيان يتضمن بالتفصيل قيمة المساعدات الاجتماعية السنوية المقدمة والجهات المستفيدة من هذه المساعدات.

٤- النفقات الأخرى والأصول غير المالية

يتم تقدير هذه النفقات بحدها الأدنى على ان يتم إرفاق البيانات التفصيلية التالية:-

أ- بيان يتضمن بالتفصيل قيمة المساهمات السنوية وقيمة المساهمات غير المدفوعة مع بيان أسباب عدم الدفع وبيان إمكانية الاستغناء عن هذه المساهمات او بعضها.
ب- كشف يتضمن البعثات والدورات التدريبية المطلوبة وأعداد المستفيدين .

ج- بيان يتضمن قيمة المكافآت لغير الموظفين مع بيان السند القانوني لهذه المكافآت .

د- كشف يبين رديات الإيرادات لسنوات سابقة .

هـ- لن يتم رصد أي مخصصات تحت المواد (الأثاث والأجهزة والآلات والمعدات) باستثناء استبدال بدل تالف.

ب - النفقات الرأسمالية :-

١- رصد المخصصات اللازمة لتنفيذ المشاريع الملتزم بها والمتعاقد عليها وبوشر بتنفيذها ولم تنجز بعد،بما يتفق والأولويات الوطنية والاحتياجات التنموية للمحافظات علما بأنه لن يتم تدوير اي مخصصات لتغطية التزامات ترتبت على هذه المشاريع لسنة ٢٠٠٩، مع ضرورة إرفاق بيانات واضحة ومحددة بالمعلومات التالية بالنسبة لكل مشروع قيد التنفيذ يطلب له مخصصات في موازنة عام ٢٠٠٩: -

أ- اسم المشروع
ب- اهداف المشروع ومبرراته
ج- النتائج المتوقعة من تنفيذ المشروع
د- الموقع الجغرافي للمشروع
هـ الجهة المنفذة
و- الكلفة الكلية للمشروع
ز- مكونات (عناصر) المشروع
ح- مدة التنفيذ وتاريخ البدء والانتهاء لكل مشروع
ط- إجمالي الإنفاق الفعلي ونسبة الانجاز

ي- عدد العاملين على حساب المشروع
ك- مؤشرات الأداء المستهدفة

٢- رصد المخصصات اللازمة لتنفيذ المشاريع الجديدة ذات الاولوية الوطنية الملتزم بتنفيذها في عام ٢٠٠٩ بموجب قرارات صادره عن مجلس الوزراء وبما يتفق مع الأولويات الوطنية شريطة ان ترفق دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية إضافة الى البيانات أعلاه مع بيانات واضحة ومحددة بالمعلومات التالية بالنسبة لكل مشروع جديد يطلب له رصد مخصصات في موازنة عام ٢٠٠٩:-

أ - أهمية المشروع (يعطى رمز بحسب الأولوية ١،٢،٣ ..الخ).
ب- جاهزية المشروع (دراسة جدوى ، استملاك، اطر قانونية .. الخ).
ج- لن ينظر في رصد أي مخصصات لأي مشروع لم تقدم بشأنه البيانات المذكورة أعلاه.

٣- تقديم كشف تفصيلي بحجم النفقات المتكررة و التشغيلية الناجمة عن تنفيذ المشاريع الرأسمالية واثر ذلك على حجم الموازنة الكلي لكل وزارة/دائرة/وحدة حكومية.

٤- على جميع الوزارات والدوائر الحكومية والوحدات الحكومية التقيد بما يلي : -

أ- عدم إغفال طلب رصد مخصصات لتسديد التزامات ناتجه عن العقود ومراعاة الدقة في هذه الناحية.

ب- التنسيق مع المحافظين بشكل فعال من خلال مدراء الدوائر المعنية لادراج المشروعات الضرورية لمحافظاتهم ضمن مشروع موازنة الوزارة او الدائرة المختصه.

٥- تحديد المشاريع الجديدة التي يمكن تنفيذها بالتعاون مع القوات المسلحة الاردنيه.

٦- إدراج قيمة الاستملاكات المتوقعة لكل وزارة / دائرة حكومية / وحدة حكومية معنية ضمن نفقاتها الرأسمالية وتزويد دائرة الموازنة العامة بقوائم الاستملاكات الحكومية الملتزم بها والتي يطلب رصد مخصصات لها في موازنة عام ٢٠٠٩ بموجب قرارات استملاك خطيه مع بيان تاريخ الاستملاك وقيمته والغرض منه

٧- إرفاق جدول بتشكيلات الوظائف وأسماء العاملين لكل مشروع رأسمالي (سواء ملتزم به أو جديد) يطلب له مخصصات في مشروع موازنة عام ٢٠٠٩.

رابعا : القروض والالتزامات :-

١- على جميع الوحدات الحكومية ادراج المخصصات اللازمة لتسديد أقساط القروض الخارجية والداخلية المترتبة عليها والتي يستحق دفعها خلال عام ٢٠٠٩ او استحق دفعها خلال السنوات السابقة ولم تدفع مع بيان اسباب عدم الدفع.

٢- تقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتزويد دائرة الموازنة العامة بكشف يتضمن كافة القروض الخارجية والمنح المتعاقد عليها مقابل مشاريع انمائية خلال عام ٢٠٠٩ .

٣- تقوم وزارة المالية بتقديم كشف يتضمن القروض المتعاقد عليها والمعاد إقراضها ومواعيد تسديد الأقساط والفوائد والمشاريع التي يتم تمويلها وكذلك المتوقع سحبه منها خلال عام ٢٠٠٩، على أن يتم تقييمها وفق معدلات الصرف الصادرة عن البنك المركزي مع بيان اصل القروض وما سدد منها والاقساط والفوائد التي ستتحقق على هذه القروض خلال السنوات القادمة.

خامسا : تعليمات إعداد جدول تشكيلات الوظائف :-

١- ايلاء عملية تخطيط الموارد البشرية الأهمية اللازمة من خلال لجان التخطيط والتنسيق والمتابعة في الدوائر سنداً لأحكام الفقرة (أ) من المادة (١٥) من نظام الخدمة المدنية رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٧ وتعديلاته.

٢- الالتزام بان تكون قرارات النقل والانتداب والتكليف والإعارة المنصوص عليها في نظام الخدمة المدنية في الحالات التي تقتضيها المصلحة العامة.

٣- إلغاء كافة الوظائف الشاغرة التي نتجت عن حالات الانفكاك كالإحالة على التقاعد او الاستقالة او فقدان الوظيفة او لأي سبب آخر .

٤- التقيد التام بعدم إحداث أي وظيفة إلا للحاجة الفعلية الماسة واقتصار الاحداثات من الوظائف اللازمة لتنفيذ أهداف وبرامج الدائرة في ضوء هيكلها التنظيمي وخططها الإستراتيجية، مع بيان المبررات والأسباب الموجبة ومسمى الوظيفة وشروط إشغالها وبما يتناسب مع وصف وتصنيف الوظائف المعتمد، علماً بأنه لن يتم قبول أي طلب بإحداث وظيفة لا تستكمل هده المتطلبات.

٥- تحديد الاحتياجات من الوظائف على جدول التشكيلات لعام ٢٠٠٩ لتثبيت الموظفين الذين تنطبق عليهم شروط التثبيت والعاملين خارج جدول تشكيلات الوظائف وخارج قانون الموازنة العامة تنفيذا لقرار مجلس الوزراء رقم (٢٤٧٣) تاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٦ بحيث يتم الانتهاء من تثبيتهم على جدول تشكيلات العام القادم.

٦- يرفق بجدول تشكيلات الوظائف، الهيكل التنظيمي للوزارة/الدائرة/ الوحدة الحكومية، مع تقديم الاقتراحات اللازمة لتعديل جدول

التشكيلات، بحيث ينسجم ذلك مع تنظيمها الإداري ولن ينظر في أي تغيير لا ينسجم مع الهيكل التنظيمي، والوصف الوظيفي المعتمد.

٧- تزويد دائرة الموازنة العامة بجداول تبين توزيع الكوادر العاملة في الوزارة/الدائرة/الوحدة الحكومية على الوحدات الإدارية فيها.

٨- على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية تزويد دائرة الموازنة العامة بكافة الموافقات الرسمية المتعلقة بعمليات نقل الموظفين مع درجاتهم أو رواتبهم مع مشروع قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٠٩ ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية ليتسنى نقل المخصصات المالية اللازمة.

٩- يرفق بجدول التشكيلات كشفاً بالوظائف الشاغرة والوظائف التي يمكن الاستغناء عنها أو نقلها.

١٠- على الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية التي لديها فائض من الموظفين عن حاجتها التنسيق مع الوزارات والدوائر والوحدات التي بحاجة إلى موظفين لنقلهم إليها وفقاً لأحكام نظام الخدمة المدنية.

١١- إرفاق جدول بتشكيلات الوظائف على أي حساب آخر خارج قانون الموازنة العامة.

١٢ - إرفاق جدول بالوظائف خارج جدول التشكيلات على البنود المختلفة للنفقات الجارية والرأسمالية.

١٣- زيادة الموظفين بعقود وفق أحكام نظام الخدمة المدنية والأنظمة الخاصة المعمول بهما .